

دبي تطلق «صكوك الوقف» وتخصص عوائدها للمشاريع الخيرية



«دبي»: «الخليج»

أعلن مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة عن إطلاق «صكوك الوقف» كمبادرة نوعية في مجال الوقف وذلك بالشراكة مع مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي وشركة «الصكوك الوطنية»، ويأتي إطلاق المبادرة الجديدة في مجال الوقف، والتي تعد أول وقف خيري من نوعه في المنطقة يتاح للأفراد والشركات، تطبيقاً للرؤية العالمية للوقف التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لإعادة إحياء الوقف كأداة تنموية للمجتمعات، إذ تتيح المبادرة من خلال وقف مبتكر وفريد ومرن، لكافة فئات المجتمع، أن يصبحوا عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تعزيز العطاء، والمشاركة في حلقة من الخير المستمر.

أشاد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي بمبادرة صكوك الوقف التي أطلقها مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، مؤكداً أن مبادرة صكوك الوقف ترسخ مكانة دبي

العالمية وريادتها في مجال العمل الخيري والإنساني.. كما أنها تعزز قيم التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع، وتدعم تعزيز مبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات. وتابع سموه: دبي سبّاقة بإطلاق المبادرات النوعية ليس فقط في المجالات الاقتصادية والتطويرية وإنما في المجالات الخيرية والإنسانية.

وقال سموه عبر «تويتر» أمس: «أطلقت دبي عبر مركز محمد بن راشد لاستشارات الوقف «صكوك الوقف».. منتج إنساني خيري مبتكر يتم الصرف من عوائده على المشاريع الصحية والتعليمية والإنسانية مع حفظ الأصول، البداية بمئة مليون درهم، و متاح لمساهمة الشركات والأفراد، لمن يسعى إلى الخير في هذا الشهر الفضيل». وتعتمد المبادرة، التي ستبدأ ب 100 مليون درهم مساهمة من أموال الوقف والصكوك، على الوقف المؤقت أو الدائم للمال، وفق آلية تتيح للواقفين دعم أهداف خيرية أو إنسانية، مع ضمان الحفاظ التام على الأصول. وسيتم تحويل عائدات الأرباح على صكوك الوقف دورياً كل ستة أشهر، إلى مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، ليتولى إدارة توزيع الإيرادات على المشاريع الخيرية المختارة من قبل الواقف، والتي تُدار من مؤسسة الأوقاف وشؤون القُصّر بدبي، وذلك بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتخصيص الأموال لدعم أعمال الخير على مستوى الدولة.



امتيازات عديدة

وتتميز صكوك الوقف، بتوفر إصدارين من هذه النوعية من الصكوك، يحظى كل منهما بامتيازات ومواصفات عديدة هما: «وقف دائم»، حيث يتم وقف المال الذي يخصصه الواقف للمشاركة في المبادرة، بشكل دائم، و«وقف مؤقت»، ويتضمن 3 فئات، حسب مدة الوقف التي يحددها الواقف، ما بين عام، أو 3 أعوام، أو 5 أعوام. كما يتميز هذا النوع المبتكر من الصكوك، والذي يمكن إصداره باسم الأفراد أو المؤسسات، بعوائد عالية متوقعة قد تصل إلى 3.5%، مع التمتع بحماية تامة لرأس المال الأصلي، سواء بالنسبة للوقف الدائم الذي لا زكاة عليه مطلقاً، أو الوقف المؤقت، الذي لا زكاة عليه أثناء مدة الوقف، فيما ستمكن الشركات المشاركة بقيمة مليون درهم أو أكثر من الحصول على علامة دبي للوقف.

ويمكن لجميع الأفراد المشاركة في المبادرة بشراء «صكوك الوقف»، وذلك ابتداء من 1000 درهم، فيما يمكن لمختلف الشركات والمؤسسات المشاركة أيضاً بشراء «صكوك الوقف»، ابتداء من 10 آلاف درهم.

مصارف متعددة لأعمال الخير

وتُوجّه مصارف أموال «صكوك الوقف» لأعمال الخير، حسب اختيار ورغبة الواقف، حيث تتيح المبادرة للمساهمين العديد من أوجه المصارف، التي تصب جميعها في إطار أعمال الخير، ومنها: «مصرف الشؤون الاجتماعية»، الذي يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري وتحويل العوائد لدعم الأيتام والأرامل وأصحاب الهمم، و«مصرف الصحة»، الذي يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري، وتحويل العوائد لعلاج المرضى، ودعم الأبحاث، و«مصرف التعليم»، وهذا المصرف يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري، والاستفادة من العوائد لدعم التعليم. أما «مصرف عموم الخير»، فيضمن تحويل عوائد الأموال الموقوفة في حساب ادخاري لصالح وقف الطعام وسُقيا الماء وعموم الخير. يُذكر أن مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة هو مبادرة عالمية لإحياء الوقف أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في العام 2016، ويُعدّ المركز، الذي يقدم خدماته للأفراد والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية، مؤسسة وقفية استشارية لخدمة الإنسانية من خلال تحفيز وتمكين الأوقاف والهبات لتلبية

الحاجات الاجتماعية للشعوب، وخلق بيئة تشريعية واضحة للأوقاف والبيئات، وتتمثل استراتيجية المركز في أن تكون دبي مركزاً عالمياً لتحفيز وتمكين الأوقاف والهبات لخدمة الإنسانية، وذلك من خلال رؤية تعتمد تبني أفضل الممارسات العالمية في إنشاء وإدارة مؤسسات الأوقاف والهبات، ورصد الحاجة الملحة للأوقاف والهبات، وتمكين التمويل الجماعي للأوقاف والهبات.

وأكدت مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي، و«الصكوك الوطنية»، الشركة العاملة في مجال الاستثمار والادخار في الإمارات والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، دعمهما لمبادرة «صكوك الوقف»، التي أعلن عن إطلاقها مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، بالشراكة مع الجهتين، كأول وقف خيري من نوعه في المنطقة يتاح للأفراد والشركات تطبيقاً للرؤية العالمية للوقف التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لإعادة إحياء الوقف أداة تنمية للمجتمعات. وبهذه المناسبة، قال علي المطوع، الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر إن «صكوك الوقف» مبادرة نوعية تمثل إحدى الأدوات العصرية التي تتيح للمزيد من الأفراد والمؤسسات والشركات، المساهمة في العمل الخيري والإنساني، مؤكداً دعم «أوقاف دبي» للمبادرة التي تم إطلاقها بشراكة تجمع ما بين الجهات الثلاث «مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، والصكوك الوطنية، ومؤسسة دبي للأوقاف وشؤون القصر». وأشار إلى أن دعم «أوقاف دبي» لمبادرة «صكوك الوقف»، يعزز توسيع قاعدة العمل الخيري والإنساني ليشمل عدداً أكبر من شرائح المجتمع، مشيراً إلى استيعاب المبادرة لمساهمات الأفراد والشركات والمؤسسات وما يعكسه ذلك من مظاهر التضامن الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية التي ترتقي بالمجتمع، وتضمن تلبية احتياجات الفئات الأولى بالرعاية والدعم.



علي المطوع – زينب جمعة التميمي – محمد قاسم العلي

ودعا المطوع أصحاب الأيدي البيضاء في الدولة ومختلف المؤسسات والأفراد إلى التفاعل مع مبادرة «صكوك الوقف»، والتي تخصص مصارف متعددة، بما يسهم في تحسين معيشة المستفيدين صحياً وتعليمياً واجتماعياً وسيتم تحويل عائدات الأرباح على صكوك الوقف دورياً كل ستة أشهر، إلى مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، ليتولى إدارة توزيع الإيرادات على المشاريع الخيرية المختارة من قبل الواقف، والتي تدار من قبل مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي، وذلك بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتخصيص الأموال لدعم أعمال الخير بالدولة.

من جهتها، قالت زينب جمعة التميمي، مدير مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، إن المركز يمدّ جسور التعاون مع مختلف المؤسسات الخيرية والإنسانية، بهدف نشر ثقافة الوقف وتنمية الأوقاف وتحفيز النشاطات الخيرية وأعمال البر، مشيرةً إلى أن المبادرة تعزز موقع دبي الريادي إقليمياً وعالمياً في مجال الوقف بصفة خاصة، والعمل الخيري والإنساني عموماً.

وأوضحت التميمي أن تعدد مصارف أموال «صكوك الوقف» لأعمال الخير، يسهم في زيادة أثر المساهمات، ويوجهها لفئات مستحقة، ومنها «مصرف الشؤون الاجتماعية»، الذي يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري وتحويل العوائد لدعم الأيتام والأرامل وأصحاب الهمم، و«مصرف الصحة»، الذي يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري، وتحويل العوائد لعلاج المرضى، ودعم الأبحاث، و«مصرف التعليم»، والذي يضمن وقف الأموال في حساب ادخاري، والاستفادة من العوائد لدعم التعليم، و«مصرف عموم الخير»، الذي يضمن تحويل عوائد الأموال الموقوفة في حساب

ادخاري لصالح وقف الطعام وسقيا الماء وعموم الخير.

من جانبه، قال محمد قاسم العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة الصكوك الوطنية إن دعم الشركة لهذه المبادرة الخيرية والإنسانية النوعية، يأتي في سياق المسؤولية المجتمعية، التي تلتزم بها الشركة الوطنية منذ تأسيسها كأحد المقومات الأساسية لأدائها ونشاطها الشامل، ويؤكد الدور المحوري المهم الذي يمكن أن تقوم به الشركات والمؤسسات الاقتصادية عموماً، ضمن شراكة مجتمعية فاعلة، ومثمرة.

وأشاد بإطلاق مبادرة «صكوك الوقف» مشيراً إلى أنه تم استحداث حلول مرنة ومبتكرة، لتناسب خصوصية هذه المبادرة، التي تصب بشكل مباشر لصالح الفئات الأولى بالدعم والرعاية مؤكداً أن شركة «الصكوك الوطنية»، استعدت بشكل تام لاستقبال طلبات المساهمين لشراء «صكوك الوقف».

وأشار العلي إلى أن تنوع فئات «صكوك الوقف» يتيح خيارات واسعة للمساهمين، حيث تتميز صكوك الوقف، بتوافر إصدارين مختلفين، يحظى كل منهما بامتيازات ومواصفات عديدة هما «وقف دائم» ويتم من خلاله وقف المال الذي يخصصه الواقف للمشاركة في المبادرة، بشكل دائم، و«وقف مؤقت»، ويتضمن ثلاث فئات، حسب مدة الوقف التي يحددها الواقف، ما بين عام، أو ثلاثة أعوام، أو خمسة أعوام.

ولفت العلي إلى أن العوائد المالية المتوقعة لهذه النوعية من الصكوك، تعد مرتفعة ومتميزة وتوقع أن تصل إلى 3.5 في المئة، وذلك مع التمتع بحماية تامة لرأس المال الأصلي، سواء بالنسبة للوقف الدائم، أو الوقف المؤقت.. مشيراً إلى أن الشركة تقبل إصدار «صكوك الوقف» سواء باسم الأفراد أو المؤسسات، حيث بإمكان جميع الأفراد المشاركة بالمبادرة بشراء «صكوك الوقف» ابتداء من 1000 درهم، فيما يمكن لمختلف الشركات والمؤسسات المشاركة أيضاً بشراء «صكوك الوقف»، ابتداء من 10 آلاف درهم